

اربع **قوله** على المشهور وقد ساق شروط الصلاة
 ان التحقني انها فرض في خصوص الاولين فاصح
 اليه **قوله** بغيره ولو قال بغيره لزم لسبب الامام **قوله**
 فتأمل اشارتها الى الجواب وهو ان المؤكدة الرباعية
 وان كانت صلاة واحدة باعتبار كثير من الاحكام
 فكل شفع منها صلاة في حق بعض الاحكام وهو
 انه اذا اوجبت شرعا فيها لا يلزمه بالشروع والا
 ركعتان حتى لو نظمتها فبقي ركعتين فقط في ظاهر الرواية
 عن اصحابنا كما صرح به في البحر وان اقتار الخليلي
 وغيره خلافا كما ساق في ضد ان كل شفع من الرباعية
 المؤكدة صلاة وان كان باعتبار بعض الاحكام **قوله**
 او في صلاة طان هذا التركيب يقتضي انه اذا
 اقتدار رجل على طان ان عليه الظهر مثلا ثم تذكر
 الامام انه صلاها فاقصد الصلاة ليس على
 المؤكدة الفضاء لان فعله من اصفون وان كان
 فعل الامام ليس مضمونا كما صرح به في البحر في
 باب الامانة عند **قوله** وضد اقتدار رجل بامرأة
 او صبي ففتين ان يكون مراده ما ذكر في البحر
 ههنا وهو ان رجل شرع في الصلاة على انها عليه
 ثم تبين انها ليست عليه فاقصد ما فانه لا يجب
 قضاءها وتركيبه في هذا المعنى لان هذه
 الصلاة التي شرع فيها بصدق عليها انها
 صلاة طان لكنه خلافا **المتبادر**

ومع

ومع ذلك يرد عليه ان الاول ان هذه المستندة
 سيصح بها المصنف فزينا الثاني انه مطوف على
قوله مستندا فيفتني ان مستندني ايضا المخطوط
 عليه وليس كذلك بل هو خارج في قوله فصد وهذا
 الاعتراض الاخر يمينه يرد على **قوله** او امي وحاشا
 بعده **قوله** واضده ظاهر العبارة يقتضي انه لا يرجع
 الى الطان وما بعده مع ان الصلاة لم تنفذ فيما
 بعده كما صرح به في البحر فتبين رجوعه للطان فقط
 لكنه يعيب **قوله** في الحال اي عفا التذكرة **قوله** على
 الظاهر اي ظاهر الرواية حتى لو اقصده بعد ما
 شرع فيه في احد هذه الاوقات لزمه قضاءه
 وفي غير ظاهر الرواية يلزمه قضاءه كالصوم اذا
 شرع فيه في وقت حكره فانه لا قضاء عليه بالافساق
 والفتوى على ظاهر الرواية اذ ينفسل الشرع في
 الصوم بسبب صياحه حتى يحنث به الخالف على الصوم
 فيصير تركه للنهي فيجب ابطاله ولا يحنث صيانته
 ووجوب القضاء ينفي عليه ولا يصير تركه للنهي
 بنفس الشرع في الصلاة حتى ينكر ركعة ولهذا لا
 يحنث به الخالف على الصلاة فتجب صيانته المودي
 فيكون مضمونا بالقضاء كما ساق في الصوم **قوله**
 الامة وكسروا عنه في وقت حكره وكاستغاثته
 احده **قوله** احرامه اي من غير نقرض لجمحة ومهبة
 غير الحج والحبرة وان استلزمها فاندفع التكرار

و